ينظر خلالها في الاستجوابين المدرجين على جدول الأعمال

مجلس الأمة بانتظار جلسة ساخنة وماراثونية

مجلس الأمة على موعد مع جلسة ساخنة

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية غدا وبعد غد للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 15 بندا و55 فقرة، ويستهلها بالنظر في بنود التصديق على المضابط والأوراق والرسائل الواردة والعرائض والشكاوى والأسئلة.

وينظر المجلس في الاستجوابين المدرجين على جدول أعمال الجلسة وأولهما المقدم من النواب محمد هايف المطيري ومحمد براك المطير إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والمكون من 3 محاور.

فيما الاستجواب الثاني مقدم من النواب رياض العدساني وعادل الدمخي ومحمد الدلال إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب والمكون من 4 محاور.

ومن المقرر أن ينظر المجلس المداولة الثانية على مشروع القانون بشأن تنظام السجل العيني والذي سبق أن اقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 16 أبريل 2019.

كما ينظر في المداولة الثانية على مشروع القانون بشأن إصدار القانون (التنظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي سبق أن اقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 16/4/2019.

ومدرج على جدول أعمال الجلسة 40 تقريرا للجان البرلمانية المختلفة من أهمها تقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع القانون بشأن العمل الخيري والاقتراح بقانون بشأن تنظيم العمل الخيري.

■ المداولة الثانية لـ« السجل العيني» ومكافحة الغش التجاري

هنأ الشيخة بيبي الصباح بلقب «سفيرة للنوايا الحسنة»

الغانم استقبل مدير عام المنظمة الدولية للهجرة

الغانم مستقبلاً مدير عام المنظمة الدولية للهجرة

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس مدير عام المنظمة الدولية للهجرة انطونيو فيتورينو وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وذكرت شبكة "الدستور" الاخبارية في بيان صحافي ان اللقاء بحث عددا من الملفات ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها القضايا ذات الصلة باوضاع المهاجرين في البلدان العربية.

وحضر اللقاء النائبان خلف العنزي وعسكر العنزي ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض ناصر الهين.

من جهة أخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيسة مجلس إدارة جمعية العمل الاجتماعي الشيخة بيبي ناصر الصباح بمناسبة منحها لقب "سفيرة للنوايا الحسنة" من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

وقال الغانم في برقيته إن النشاط الحقوقي والإنساني للشيخة بيبي أهلها لهذه التركية المرموقة مؤكدا أن هذا الاختيار هو اعتراف دولي آخر بنجاحات وجدارة أبناء الكويت وخاصة النساء الكويتيات.

كما بعث الغانم ببرقيتين إلى رئيسة البرلمان في جنوب إفريقيا باليكا مبيتي وإلى رئيسة مجلس الأقاليم في جنوب افريقيا ناندي موديس عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الفيضانات والانهيارات الطينية اثناء هطول الأمطار الشديدة في مقاطعة "كوازولو ناتال" شرقي جنوب افريقيا والتي اسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى.

من جهة أخرى بعث الغانم امس ببرقيتين إلى رئيسة البرلمان في موزنبيق فيرونيكا ناتانيل وإلى رئيس البرلمان في جمهورية القمر عبده اوسيني عبر فيهما عن خالص العزاء و صادق المواساة بضحايا إعصار "كينيث" الذي ضرب شمالي موزنبيق وأجزاء من جمهورية القمر واسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى. وعبر الغانم في برقيتيه عن التعاطف التام مع الشعبين الموزنبيقي والقمري، مؤكدا ثقته بقدرتهما على تجاوز آثار تلك الكارثة الطبيعية.

فيتورينو يمنح الغانم هدية تذكارية

بعد الزيادة الخيالية في سعر إيجارات المحلات

«المرافق العامة» توصي بإدارة حكومية مباشرة لسوق المباركية وعدم طرحه للقطاع الخاص

أنجزت لجنة المرافق العامة تقريرها بشأن تكليف المجلس للجنة بتقديم تقرير عن موقف الحكومة تجاه الزيادة الخيالية في سعر إيجارات المحلات في سوق المباركية.

وجاء في التقرير انه بعد الاستماع إلى آراء ممثلي الجهات المختصة، وبعد الاطلاع على التكليف ودراسة المستندات المقدمة، فقد انتهت اللجنة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

-1 أبرمت الحكومة عقدا مع شركة مجمعات الأسواق عام 1994 لإدارة سوق المباركية، وقد انتهى العقد في 18 ابريل 2014 بقيمة (80 ألف) دينار كويتي سنويا.

ثم أبرمت الحكومة ومن خلال مزايدة عقدا لإدارة عقار سوق اللحم والخضار والسمك والسوق الأبيض (سوق المباركية) مع (شركة ريل ستيت هاوس) بقيمة 3.671.000 د.ك (ثلاثة ملايين وستمائة وواحد وسبعون ألف دينار كويتي) كإيراد سنوي، وقد أبرم العقد في 9 فبراير 2017.

-2 في ضوء الإقرار بحاجة كل مجتمع إلى المحافظ على تراثه وهويته وتاريخه، فإن اللجنة تؤكد أن سوق المباركية جزء رئيس ومهم من تراث الكويت وعنوان لمسيرته ومرآة لثقافته، وهو من المعالم التراثية البارزة لدولة الكويت وله أهمية كبيرة لدى الكويتيين لما يحمله من عودة للماضي بسبب تصميمه التراثي، وقد أضحى اليوم من أكثر الأسواق شهرة بالخليج، لما يحمله من تاريخ طويل وهو قبلة لمعظم زوار الكويت.

كما أن حماية سوق المباركية والحفاظ على هويته تعلو على أي اعتبارات مالية أو استثمارية أو عوائد مالية، خاصة أن قيمة العقد (3.671.000 د.ك) ثلاثة ملايين وستمائة وواحد وسبعون ألف دينار كويتي كإيراد سنوي، وهو مبلغ ليس بالكبير بالمقارنة بمكانة وهوية سوق المباركية لدى الكويت وزوارها، وهنا ترفض اللجنة ما تذهب إليه الحكومة في أن فلسفة قانون الشراكة هي زيادة إيرادات الدولة وحتى لو كان هذا صحيحا فإن الأمر لا يكون من خلال سوق المباركية تحديدا.

-3 ومن جهة أخرى، إن رفع أسعار قيمة الإيجارات باضعاف كثيرة وبنسب عالية، له آثار سلبية مباشرة وكبيرة لما يسببه من ضرر كبير باصحاب المحلات خاصة أن عدد المحلات كبير يصل إلى 529 محلا، وسينعكس على رفع الأسعار على السلع في المباركية، وهذا كله قد يغير من شكل سوق المباركية وأنشطته التقليدية ومكوناته المعتادة والتي جذبت الناس إليه.

اقترح تعديل المخصصات المالية لأعضاء الهيئة التدريسية بإدارة التربية الخاصة

البابطين: مع حل شامل ونهائي للبدون لكن ليس بطريقة القص واللزق

عبدالوهاب البابطين

أكد النائب عبد الوهاب البابطين أنه فيما يخص ملف الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون أكد البابطين أنه مع حل شامل ونهائي للبدون، لكن ليس بطريقة القص واللزق. وكشف البابطين أنه لن يوافق على القانون الحالي لحقوق "البدون" لأنه لا يحل المشكلة.

على صعيد منفصل قال البابطين إن ملف الحيازات الزراعية سيكون القشة التي تقصم ظهر البعير، مشيرا إلى أنه يملك مستندات ليست موجودة في لجنة حماية الأموال. وأضاف البابطين أنه زود العدساني بكل ما يملك من معلومات عن الحيازات الزراعية، مشددا على أن الحيازات استخدمت لارضية البعض.

من جهة أخرى تقدم البابطين باقتراح برغبة لتشكيل لجنة من ذوي الاختصاص لتعديل الهيكل التنظيمي لإدارة التربية الخاصة التابعة لقطاع التعليم العام، وتعديل المخصصات المالية لأعضاء الهيئة التدريسية العاملين في إدارة التربية الخاصة بما يناسب طبيعة أعمالهم.

وقال البابطين في اقتراحه:

تعرف إدارة التربية الخاصة التابعة لقطاع التعليم العام في وزارة التربية بأنها نمط من الخدمات والبرامج التربوية تتضمن تعديلات خاصة سواء في المناهج أو الوسائل أو طرق التعليم، استجابة للحاجات الخاصة لمجموع الطلاب الذين لا يستطيعون مسايرة متطلبات برامج التربية العادية، فخدمات التربية الخاصة تقدم لجميع فئات الطلاب الذين يواجهون صعوبات تؤثر سلبًا على قدرتهم على التعلم، كما انها تتضمن أيضا الطلاب ذوي القدرات والمواهب المتميزة، ويشتمل ذلك على الطلاب في الفئات الرئيسة التالية:

(الموهبة والتفوق والإعاقات العقلية والسمعية والبصرية والحركية والانفعالية والتوحد وصعوبات التعلم، واضطرابات النطق أو اللغة).

وتستعين إدارة التربية الخاصة بأعضاء هيئة تدريسية من معلمين وأخصائيين ومعالجين للعمل والإشراف على جميع الفئات المذكورة أعلاه من الحالات الخاصة بشتى أنواعها ما يتطلب منهم بذل جهد مضاعف للتعامل مع هذه الفئات عن أقرانهم الطلبة العاديين وذلك دون توفر هيكل تنظيمي يعمل على حفظ حقوقهم في الترقي الإداري والفني بالإضافة إلى عدم تمييزهم بكادر أو بدل مستحق تظير جهودهم المقدمة ومساعيهم المبذولة تجاه خدمة أبنائنا أصحاب الحاجات الخاصة.

وبناء على ما ذكر سالفًا، وإحقاقا للحقوق وتقديرًا للجهود المبذولة في خدمة أبنائنا الطلبة أصحاب الحاجات الخاصة، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 - يعمل وزير التربية والتعليم العالي بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية على تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص لتعديل الهيكل التنظيمي لإدارة التربية الخاصة التابعة لقطاع التعليم العام بإضافة منصب مراقب التربية الخاصة ضمن إدارة الشؤون التعليمية، وإضافة تدرج للمستوى الوظيفي للمعلم (رئيس قسم وموجه) وذلك بما يتماشى والية تسكين المناصب الإشرافية في ديوان الخدمة المدنية متضمنا الوصف الوظيفي لكل منصب.

2 - تعديل المخصصات المالية لأعضاء الهيئة التدريسية العاملين في إدارة التربية الخاصة بما يناسب طبيعة أعمالهم.

الكندري توقع أن تنتهي اللجنة في اجتماعها المقبل من تعديل «المناقصات العامة»

«المالية» توافق على مشروعي قانونين بشأن «نزع الملكية» و«تنظيم التأمين»

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس بالموافقة على مشروعين بقانونين في شان نزع الملكية، وتنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه.

وقال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة المالية ناقشت مشروع قانون نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة والذي يعطي الدولة الحق في نزع ملكية العقارات الخاصة بالأفراد في سبيل إنشاء المشاريع التي تحقق المنفعة العامة، مبينا أن آخر قانون صدر بهذا الشأن هو القانون 33 لسنة 1964 ولم يطرأ عليه أي تعديل منذ ذلك الحين.

وبين أن اللجنة وافقت بالإجماع على قانون تنظيم التامين الذي استغرق من وقت اللجنة ما يقارب عاما ونصف العام.

وأوضح أنه في ظل القانون الحالي شهدنا معاناة المواطنين والوافدين، ووقف بعض شركات التاميينات التي تقاعست في عملها باسترداد أموال المؤمن عليهم.

وقال "كان لزاما علينا أن نستعجل هذا القانون حتى يستطيع المؤمن عليه نيل حقه، وأن تستمر الشركات التي لديها القدرة على القيام باعمال التامين بكل أشكاله، مشيرا إلى أن القانون يحتوي على 67 مادة وجرت عليه تعديلات وإضافات كثيرة.

وأعرب الكندري عن الشكر لكل الجهات التي شاركت في الإدلاء بآرائها من أجل الوصول إلى قانون يواكب التطور الحاصل في البلد، كما توجه بالشكر إلى رئيس اللجنة وأعضائها والفريق الفني الذي عمل بجهد لإقرار هذا القانون من خلال العمل ولجان مشتركة مع الجهات المختصة لإنجاز القانون.

وتوقع أن تنتهي اللجنة في اجتماعها المقرر يوم الأحد المقبل من تعديل قانون المناقصات العامة فيما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا أن هذه التعديلات ستجعل للشباب الكويتي من المبادرين الأفضلية في بالمشاريع الحكومية لا سيما في القطاع النفطي.